

ولكن ما لبث ان استفحل مع تطورها الرأسمالي ازمات وتناقضات اخرى — ليس هنا مجال نكرها — تمس صميم بنيتها كنظام رأسمالي . مما جعل ، في النتيجة ، هذه الطبقة عاجزة عن تطوير قوى الانتاج ومواجهة التحديات الصهيونية والامبريالية والرجعية .

ففي بداية ومنتصف الستينات ، بدت معالم تراجعها وعجزها السياسي تظهر بوضوح ، فقد فشلت الوحدة التي اقامتها مع سورية — كوحدة بورجوازية — واخذت تنهج سياسة التقارب مع الرجعية العربية وطرحت شعار « وحدة الصف » بدل « وحدة الهدف » ، والاعلان عن عدم وجود خطة ، لتحرير فلسطين ، وتحويلها لمعركة الاستعداد لمواجهة الصهيونية الى معركة تحويل روافد نهر الاردن . كما فشلت في مواجهة الرجعية في اليمن . وتجلى على الصعيد الداخلي عدم قدرتها على تطوير ودفع قوى الانتاج . وبينت هزيمة حزيران ١٩٦٧ مدى هزلة التركيب السياسي للطبقة الحاكمة وقدراتها على المواجهة ، وسرعت ، بالتالي ، من معدل استجابة النظام لتقديم التنازلات السياسية والاقتصادية امام اسرائيل والامبريالية . وقد كان أبرز التنازلات في تلك الفترة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وقبولها مشروع روجرز والسكوت عن ضرب المقاومة في الاردن .

فبعد ١٩٦٧ و ١٩٧٠ بدأ النظام يشهد تسارعا متزايدا في اتجاه هبوطه السياسي وذلك ضمن نطاق وآلية تطور النظام نفسه . فالطبقة البورجوازية البيروقراطية تسعى اليوم الى تحميل ازماتها الرأسمالية كاهل الجماهير الشعبية . الا ان الجديد في وضعها ، وهي تمر في مرحلة هبوطها وعجزها السياسي ، انها لم تعد تستطيع مواصلة نهجها واستثمارها والاستمرار في سياستها المتهاذنة بدون الترابط مع المعسكر الامبريالي وبدون التشارك مع الاحتكارات القائمة في مركز الثقل الامبريالي العالمي (امريكا) . وذلك حيث نحتاج هذا المركز ، أيضا من الناحية السياسية ، « للضغط » على اسرائيل من اجل مزيد من الانسحاب من الاراضي المحتلة مقابل تقديم شروط الولاء والتبعية . انها طبقة لا تستطيع ان تحل ازماتها الرأسمالية وتناقضاتها الطبقيّة مع القوى الثورية في مصر والمنطقة العربية بدون التنسيق والاعتماد المتبادل (الذي يجسد التحالف الموضوعي في المصالح الاستغلالية والسياسية) مع الامبريالية الامريكية والرجعية العربية والتهادن مع الصهيونية .

ان الوجه الرئيسي ، في مرحلة هبوط هذه الطبقة ، ليس التصادم مع الامبريالية والصهيونية والرجعية ، بل المزيد من التهادن والتفريط بالاستقلال السياسي والاقتصادي . فتناقض هذه الطبقة مع القوى المعادية لم يعد العامل الحاسم في توجيه مجمل سياستها . فهي لا تعتبر ، اليوم ، الامبريالية الامريكية العدو الاول في المنطقة ، بل تتعهد لها بالمحافظة على مصالحها في العالم العربي مقابل الضغط على اسرائيل للانسحاب .

ولم تغير حرب تشرين من مسار هذه الطبقة في نفس الاتجاه ، بل عمقت من السير فيه . « فالحرب هي السياسة ولكن بوسائل أشد عنفا » . واللخطة الوطنية في حرب تشرين مستخدمة ، من قبل النظام ، في الاتجاه الذي يخدم مصالحه وسياسته ، وفي اسكاته للقوى الوطنية وتوجهه نحو الامبريالية .

فلا يمكننا القول ، كما يفعل ذلك البعض ، بان عودة النظام الى حظيرة التبعية اساسه فقط عجز النظام من المواجهة العسكرية المنسجمة ، وذلك بدون البحث عن